E/ICEF/2022/17

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 April 2022
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2022

14 – 17 حزيران/يونيه 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام 2021 عن وظيفة التقييم في اليونيسف

موجز

يعرض هذا التقرير لمحةً عامةً عن وظيفة التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2021. ويحدّد السياق التشغيلي الصعب الذي تواجهه اليونيسف في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، والتعديلات التي أجريت لمواصلة تلبية احتياجات التعلم والمساءلة للمنظمة وأصحاب المصلحة. ويُلقي التقرير نظرةً عامةً على أداء وظيفة التقييم في عام 2021، فضلاً عن تحليل الإنجازات والدروس المستفادة على مرّ فترة السنوات الأربع 2018-2021.

يختتم التقرير بتأملات تطلعية بشأن وظيفة التقييم والدروس المستفادة، ويتناول تحديداً ما تعنيه هذه التأملات من حيث الكيفية التي تضمن بها وظيفة التقييم استيفاء الغرض منها في فترة السنوات الأربع القادمة دعماً لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتضمن القسم السادس عناصر مُقرَّر لينظر فيه المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2022/9.

ملاحظة: قامت اليونيسف بإعداد هذه الوثيقة بكاملها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

120522 22-06948(A)

أولا - لمحة عامة

1. في عام 2021، مع مواصلة اليونيسف جهودها في التصدي للتحديَّين المزدوجَين المتمثلَين في جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) واستمرار تقويض التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واصلت وظيفة التقييم التصدي لمجموعة من التحديات أيضاً. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة المتعددة، نجحت وظيفة التقييم في التكيُّف وظلت قوية. وأفضت القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 إلى مجموعةٍ من الحلول الإبداعية، بما في ذلك زيادة استخدام التقييمات الآنيّة والتقديرات الآنيّة وطرائق جمع البيانات عن بُعد. وعلاوة على ذلك، ساهمت زيادة الإنفاق على التقييم في تحقيق مكاسب ملحوظة على صعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في سياسة التقييم لليونيسف (E/ICEF/2018/14). وزاد عدد التقييمات المقدَّمة، كما زادت التغطية الجغرافية، واستفادت الوظيفة من مجموعة أكثر تنوعاً من المنتجات، وهو ما سمح للمكاتب بإجراء عمليات تقييم على الرغم من الظروف المشوبة بالتحديات.

2. ظلّت جودة التقييم عالية في عام 2021 أيضاً. وفي الوقت نفسه، حُدِّدت بعض الجوانب التي تتطلب تحسيناً مستمراً، بما في ذلك الجوانب التي غالباً ما تكتسب أهمية حاسمة من أجل ضمان استخدام التقييمات: أقسام الموجزات التنفيذية والدروس المستفادة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التوسع في مجموعة الحلول التقييمية المقدمة استجابة لجائحة كوفيد-19، ظلت النسبة من عمليات التقييم غير التقليدية، مثل تقييمات الأثر وتقديرات قابلية التقييم والتقييمات المشتركة وفي ما بين الوكالات، صغيرة نسبياً، وينطبق الحال أيضاً على مشاركة الحكومات في التقييمات - وكلها مجالات حاسمة في ضوء إلحاح عقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، في حين أنّ الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة كان مرتفعاً إلاّ أنّ دقّة توقيت ردود الإدارة تراجعت في بعض الحالات، ولا يزال من غير المعروف ما إذا كان الامتثال المرتفع قد أفضى إلى اتخاذ إجراءات هادفة على نحو متسق بشأن توصيات التقييم المقابلة.

3. على ضوء هذه الخلفية، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون وظيفة التقييم متوافقة تماماً مع احتياجات المنظمة من التعلم والمساءلة، وتوليد الأدلة من أجل تعزيز الاستجابة التنظيمية ومساعدة اليونيسف والشركاء في تسريع التقدم المُحرز من أجل جميع الأطفال في كل مكان. ولذا تُقدِّم النقاط الرئيسية في هذا التقرير دروساً هامة من شأنها أن ترشدنا إلى الطريق إلى الأمام في فترة السنوات الأربع 2022-2025. أولاً، سيكون من الضروري زيادة التركيز على التقييمات على مستوى النواتج والأثر والتي تساعد اليونيسف وشركائها في قياس النتائج النهائية لعمل اليونيسف في مجال حقوق الطفل والتقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تولِّد وظيفة التقييم عمليات أكثر سرعة وذات لمسة خفيفة يمكن أن تساعد في زيادة الاحتمالات بنجاح اليونيسف وشركائها في المقام الأول. وثانياً، لا يمكن اعتبار الجودة المستدامة للتقييمات أمراً مسلّماً به؛ ويلزم التحلّي باليقظة وتقديم الحلول الإبداعية متى أريد الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة. وثالثاً، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للمتابعة التنظيمية للتقييمات، بما في ذلك ردود الإدارة التي تُقدَّم في الأوان المطلوب وتتسم بالدقة وتُنفَّذ وتُرصَد على نحو فاعل. وأخيراً، سيتطلب توفير الموارد الكافية للوظيفة اهتماماً متواصلاً متى ما رغبت المنظمة في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها استجابةً لقرارات

المجلس التنفيذي في هذا الصدد، وحيثما أريد للتقدم المُحرز في تحقيق أهداف الأداء المحددة للوظيفة أن يستمر، وطالما أريد أن يُكلَّل الاتجاه الاستراتيجي المحدَّد للوظيفة بالنجاح.

4. ستكون هذه التدابير وغيرها حاسمة في ضمان قدرة وظيفة التقييم على التطور والتحسين ومواكبة التحديات غير المسبوقة لدعم "عقدٍ من العمل". وسيُكلَّف بإجراء استعراض أقران خارجي مستقل للتقييم في عام 2022 من شأنه أن يساهم في زيادة تسليط الضوء على هذه المجالات، كما سيُسترشد به في مراجعة سياسة التقييم لليونيسف في عام 2023.

ثانياً – مقدّمة

5. بدأ عام 2021 بتحديات صعبة للغاية. ومع خروج معظم أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح وفي الوقت الذي لا يزال فيه العالم يتصدى لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، ما برحت الحاجة الملحة لعقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتجسد بوضوح وباتت حقوق الأطفال تتعرض لتهديد لم يُرَ على مرّ أجيال. وتوقف التقدّم الذي أُحرِز بشق الأنفس، وقُوّض في بعض الحالات، نتيجة للجائحة. وفي الوقت نفسه، لا يزال النزاع المسلّح الذي طال أمده وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستويات الفقر والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ تشكل تهديدات كبيرة لإعمال حقوق الأطفال وتسريع وتيرة التقدم المُحرز نحو تحقيق الأهداف. وعلى ضوء هذه الخلفية، بات من الهام الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة أن يكون عمل وظيفة التقييم متسقاً تماماً مع المساءلة واحتياجات التعلم في المنظمة، وتوليد الأدلة لتعزيز الاستجابة التنظيمية ومساعدة اليونيسف والشركاء في تسريع وتيرة التقدم المُحرز نحو إعمال حقوق كل الأطفال في كل مكان.

6. على الرغم من تحديات كثيرة فرضتها الجائحة في عام 2021، تحقّقَ عددٌ من الإنجازات الرئيسية. وتمثّلَ أحدها في زيادة الإنفاق المطلق على التقييم، حيث أُنفِق 15 مليون دولار أمريكي بشكل إضافي في عام 2021 مقارنة بعام 2018. وتجلّت الزيادات بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب آسيا، التي شهدت زيادة في الاستثمار سواء من حيث النفقات المطلقة أو كنسبة مئوية من نفقات البرامج. كما تحسّنت التغطية الجغرافية للتقييمات في عام 2021، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كان من الصعب تاريخياً تحقيق التغطية.

7. كما كانت هناك مؤشرات على تحسّن جودة التقييمات. وتحسّنت درجات الجودة في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم بشكل مطّرد من حيث منهجية التقييم والنتائج، في حين ظلت جودة التوصيات قوية. وعززت هذه التحسينات مصداقية التقييمات وجدواها، وهو ما يتضح من زيادة الامتثال في تقديم ردود الإدارة على التقييم، والذي وصل إلى ما يقرب من 100 في المائة في عام 2021. والأهم من ذلك هو وجود مجموعة من التقييمات شديدة التأثير، أي التقييمات التي استُند إلى توصياتها عند اتخاذ الإجراءات الرئيسية واستُرشد بها في عمل المنظمة بطرق هادفة.

8. انطلاقاً من روح خطة إصلاح الأمم المتحدة وبما يتماشى مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة 75/233)، سُجّلت زيادة في عدد من التقييمات التي تدار بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وشمل هذا الاتجاه بذل جهود لإجراء تقييمات مشتركة على المستوى اللامركزي.

9. تأتي هذه الإنجازات في كثير من الحالات تتويجاً للاتجاهات الإيجابية التي تطورت في خلال فترة السنوات الأربع 2018–2021 وتمثل أساساً قوياً يمكن البناء عليه مع استمرار نضج وظيفة التقييم وتطورها. والوظيفة جاهزة الآن لتعزيز تركيزها على زيادة تحسين جودة التقييمات، وبالتعاون مع إدارة اليونيسف، على جودة ردود الإدارة وحسن توقيتها واستخدام أدلة التقييم لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

10. يُظهر استعراض بيانات الأداء الرئيسية أنّ هناك مزيداً من العمل يتعين الاضطلاع به في هذه المجالات. وهناك حاجة للبناء على التقدم المُحرز حتى الآن، ومعالجة التحديات المتبقية، وتشكيل وظيفة تقييم من الجيل التالي في فترة السنوات الأربع 2022–2025. ولذلك تمثل نهاية فترة السنوات الأربع 2018–2021 لحظة حاسمة لتقييم الإنجازات والدروس المستفادة على مدار فترة السنوات الأربع السابقة والتفكير في السُبُل التي يمكن لمكتب التقييم ووظيفة التقييم ككل من خلالها تحسين الجودة ودقّة توقيت أدلة التقييم واستخدامها لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. يستعرض هذا التقرير البيانات المتعلقة بحالة وظيفة التقييم في عام 2021، سواءً من حيث أدائها مقارنةً بمؤشرات الأداء الرئيسية المحددة وقياساً بالسنوات الثلاث الأولى من فترة السنوات الأربع. ويُقدِّم تحليلاً سياقياً موجزاً للقوى التي تُشكِّل وظيفة التقييم والكيفية التي تتصدى بها الوظيفة للتحديات والفرص التي وُوجهت. ويُلقي التقرير أيضاً نظرة عامة على التقدم المُحرز مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية، إلى جانب تحليل يستخلص النقاط الرئيسية لفترة السنوات الأربع 2022–2025. وسُلّط الضوء في كامل الوثيقة على أمثلة التقييمات المؤثرة بشكل خاص التي استرشد بها عمل اليونيسف في عام 2021. وتعرض هذه "التقييمات المؤثرة في عام 2021" عمليات صُنفت على أنها عالية الجودة، وتتضمن مستوى عالياً من تكامل منظور النوع الاجتماعي، والتي أثمرت عن تغييرات إيجابية وملموسة لصالح الأطفال.

ثالثاً – سياق عمليات اليونيسف: عام من التحديات والحلول الإبداعية

12. واصلت جائحة كوفيد–19 استلزام تكييف نُهج التقييم التقليدية في عام 2021 لمواجهة التحديات غير المسبوقة. وعُلقت عدّة تقييمات كان مخططاً لها بُغْيَة تحويل الجهود إلى التقييمات المتعلقة بجائحة كوفيد–19، من أجل استخلاص دروس حول كيفية استجابة اليونيسف للجائحة وكيف يمكن للمنظمة أن تكون أفضل استعداداً لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، استُرشِد بالتقييم في الوقت الفعلي للاستجابة لجائحة كوفيد–19 في تشاد في التدخلات الرامية إلى الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً من خلال توزيع الأغذية والتحويلات النقدية، كما استُرشِد بالتقييم الآني لاستجابة اليونيسف لجائحة كوفيد–19 في غابون في وضع برنامج التعاون القُطري الجديد في ذلك البلد.

13. في الوقت نفسه، عكفت عدّة تقييمات لم تركّز بشكل صريح على الاستجابة لجائحة كوفيد–18 على دمج مسارات التحقيق المتعلقة بجائحة كوفيد–19. فعلى سبيل المثال، خضع نطاق التقييم الجَمعي لمبادرة القيادة النسائية الأفغانية لدعم الفتيات المراهقات للتحديث ليشمل تحليلاً لكيفية توفير الإمدادات الرئيسية من أجل إعداد الفتيات المراهقات المتضررات من جائحة كوفيد–19 للعودة إلى

المدرسة. كما عمل تقييم نهج الاستهداف الجغرافي لليونيسف في منغوليا على توسيع نطاقه لتقييم تأثير الجائحة على الأطفال.

14. في إطار حفز وظيفة التقييم على التفكير والتصرف بشكل خلاّق، أفضت الجائحة أيضاً إلى مجموعة من التدريبات التقييمية، بما في ذلك التقديرات الآنيّة والتقديرات السريعة للمجتمع المحلي في عام 2021. وبالاعتماد على الخبرة السابقة في مجال التقييم الإنساني، أثبتت هذه الحلول الإبداعية وغيرها التي طُرِحت في ضوء القيود المرتبطة بالجائحة أنه من الممكن إجراء تقييمات دون الحاجة إلى جمع البيانات في الموقع.

15. مع أن هذه التكيفات أثبتت ضرورتها لتلبية احتياجات التعلم والمساءلة في المنظمة في الأوقات الصعبة، إلا أنها تنطوي على قيود هامة. وفي بعض الحالات، أثّر انخفاض الوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وأصحاب الحقوق على التمثيل المتوازن للفئات التي يصعب الوصول إليها والأطفال المعرضين للخطر. وأدّت قلة الوصول الميداني إلى محدودية تفاعل المقيّمين مع السياق الذي يعملون فيه، ودفعهم إلى الاعتماد على مجموعات بيانات أقل من مثالية. وبذلت وظيفة التقييم قصارى جهدها للنظر في المخاطر والقيود المرتبطة وتكييف استراتيجيات أخذ العينات للتخفيف من أوجه القصور والتأثيرات والتحيزات غير المقصودة. بيْد أنه في كثير من الحالات، يمثل جمع البيانات عن بُعد حلاً بديلاً للتحديات المطروحة. وفي حين أن هذا النهج كان حاسماً لتلبية احتياجات التقييم الخاصة بالمنظمة، إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلاً طويل الأجل للطرق التقليدية والأكثر متانة في تسخير الأدلة.

الإطار 1

تقييمات مؤثرة في عام 2021: دمج النوع الاجتماعي في استجابة اليونيسف لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)

أضفت جائحة كوفيد-19 مجموعة أخرى من الحواجز التي كان من الممكن أن تزيد من عزل النساء والفتيات عن المعلومات والخدمات وفرص العمل. ويكتسي فهم مدى استيعاب استجابة اليونيسف لجائحة كوفيد-19 للتحديات الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات وأخذها بعين الاعتبار أهمية بالغة. وكفل استخدام نهج تشاركي ومصمم ومفسر بشكل مشترك توافر النتائج المستخلصة من "التقييم الآني للتكامل والفاعلية بين الجنسين في استجابة اليونيسف لجائحة كوفيد-19 في جنوب آسيا" لمكاتب اليونيسف القُطرية والشركاء المنفذين في خضم الاستجابة، وهو ما سمح لهم بإجراء تعديلات وتكييفات في منتصف المسار.

رابعاً – لمحة عامة عن أداء وظيفة التقييم: التقدم المُحرز المســـتمر والدروس المســـتفادة الرئيسية

16. يوضح تحليل البيانات المقدمة في ما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية على مرّ العام الماضي وفترة السنوات الأربع 2018–2021 ككل أن وظيفة التقييم ظلت قوية في مواجهة التحديات الهائلة. ويعود الفضل في التقدم المُحرز في جزء كبير منه إلى الاستثمارات الكبيرة التي نُفّذت على مدار فترة السنوات الأربع. وأفضت زيادة الإنفاق على التقييم إلى تحسينات ملحوظة في الوفاء بالالتزامات المحددة في سياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2018/14).

17. يتناول هذا القسم تحليل الأداء من حيث التقييمات المقدمة، والتغطية الجغرافية، والجودة والاستخدام، ويحدد الاستثمارات التي نُفّذت لتعزيز وظيفة التقييم.

أ. عدد التقييمات المقدَّمة والتغطية الجغرافية

18. صُمِّمت معايير التغطية المنصوص عليها في سياسة التقييم المنقحة لليونيسف لضمان إجراء المنظمة لعدد كافٍ من التقييمات للبرامج والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمجالات الأهداف في الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022– 2025، من أجل الاسترشاد بها في السياسات والممارسات واتخاذ القرارات. وفي عام 2021، سُجّلت زيادة في كل من عدد التقييمات المقدمة والتغطية الجغرافية. وبناءً على الزخم من السنوات السابقة، أنتجت وظيفة التقييم لليونيسف أكبر عدد من التقييمات المقدمة.

19. تُجرَى التقييمات في اليونيسف على صعيد المستويات الثلاثة للمنظمة (على مستوى المقر وعلى الصعيدَين الإقليمي والقُطري)، ويجري الغالبية العظمى منها على الصعيد القُطري. ومن بين 178 منتجاً تقييمياً قُدّم في عام 2021، أُجرِي 14 منتجاً على مستوى المقر، بينما أُجرِي 164 منتجاً على المستوى اللامركزي. وكما يوضح الشكل 1، أُنتِج 23 منتجاً تقييمياً في عام 2021 أكثر مما أُنتِج في عام 2020. وطوال فترة السنوات الأربع، زاد عدد المنتجات التقييمية بنسبة 67 في المائة.

الشكل 1

عدد التقييمات المقدَّمة، 2018–2021

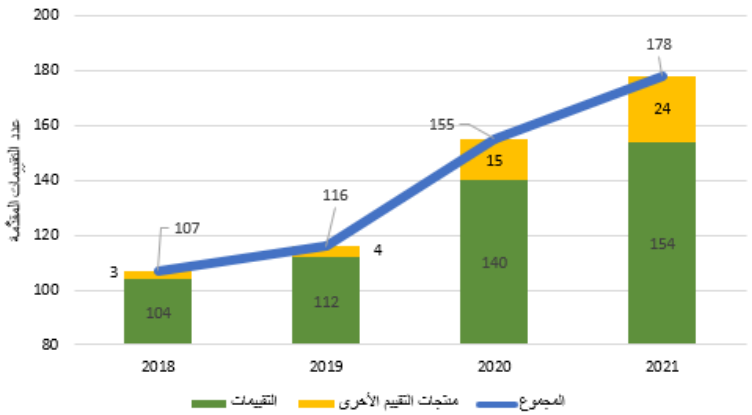

المصدر: منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

20. على امتداد عام2021، واصلت جائحة كوفيد-19، وإلى جانبها العدد المتزايد من حالات الطوارئ من المستوى 3، إبراز أهمية إنشاء أدلة ليست قوية بما يكفي لإثراء عملية اتخاذ القرارات فحسب، بل تُنتَج أيضاً بسرعة وكفاءة وبما يحقق الفاعلية من حيث التكلفة. واستجابت وظيفة التقييم لهذه الحاجة بمجموعة من الحلول الإبداعية، بما في ذلك زيادة استخدام التقييمات الآنيّة والتقديرات الآنيّة.

21. أُجريت ستة تقديرات لقابلية التقييم في عام 2021. وسعت هذه العمليات إلى تعزيز تخطيط البرامج وتصميمها من خلال قياس مدى استعداد البرامج للخضوع للتقييم بشكل هادف في تاريخ لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استعراضان هدفا إلى تقديم ملاحظات في أوانها المطلوب حول تنفيذ نُظُم معلومات إدارة ورصد التعليم. وستكون نتائج هذه الاستعراضات حاسمة في توسيع نطاق البرامج. وقدّم أربعة عشر تقديراً آنياً في عام 2021، مقارنة بـ 5 تقديرات في عام 2020؛ وارتبطت كل هذه التقديرات بجائحة كوفيد-19 وقدمت مساهمات إلى قاعدة الأدلة يمكن الاسترشاد بها في الاستجابات لجائحة كوفيد-19 على الصعيدَين القُطري والإقليمي.

22. كانت هذه المجموعة الموسعة من منتجات التقييم أساسية في ضمان حصول المديرين على مجموعة من الأدوات بُغْيَة مساعدتهم في إيجاد أدلة لتحسين البرمجة. وتتزامن مع هذه المرونة المتزايدة الحاجة إلى مزيد من الوضوح حول كيفية تحقيق التكيف دون التضحية باستقلالية التقييم وجودته ومصداقيته. وللمضيّ قدُماً، يلزم أن يكون هناك تمييز أوضح بين التدريبات التقييمية المستقلة وأنواع العمليات الأخرى. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى توجيهات أوضح حول أنواع العمليات المؤهلة للحصول على تمويل من النسبة البالغة 1 في المائة المخصصة للتقييم في سياسة التقييم واحتسابه ضمن معيار الإنفاق البالغة نسبته 1 في المائة الذي حدده المجلس التنفيذي في مُقرَّره 10/2018.

23. كما هو مبين في الجدول 1 والشكل 2، حدث هذان الاتجاهان الرئيسيان – زيادة المخرجات والتحول إلى مجموعة أكثر تنوعاً من منتجات التقييم – على جميع مستويات الوظيفة في عام 2021. وفاقت التقييمات المرفوعة من جميع المناطق باستثناء المقر ومنطقة غرب ووسط أفريقيا ما رُفع منها في السنوات السابقة. وجاء أكبر عدد من التقييمات المقدمة من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة جنوب آسيا، في حين أنّ التقييمات الخاصة بالمقر كانت الأقل عدداً.

الجدول 1

عدد التقييمات ومنتجات التقييم الأخرى المقدَّمة، حسب الموقع، 2021

	المنتجات المقدَّمة				
الموقع	*التقييمات*	*تقديرات قابلية التقييم*	*الاستعراضات*	*التقديرات الآنيّة*	*المجموع*

شرق آسيا والمحيط الهادئ	12	1	0	2	15
أوروبا ووسط آسيا	19	1	0	2	22
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	23	0	0	5	28
المقرّ الرئيسي	7	2	2	3	14
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	22	0	0	1	23
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20	0	0	1	21
جنوب آسيا	25	1	2	0	28
غرب ووسط أفريقيا	26	1	0	0	27
المجموع	**154**	**6**	**4**	**14**	**178**

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

الشكل 2

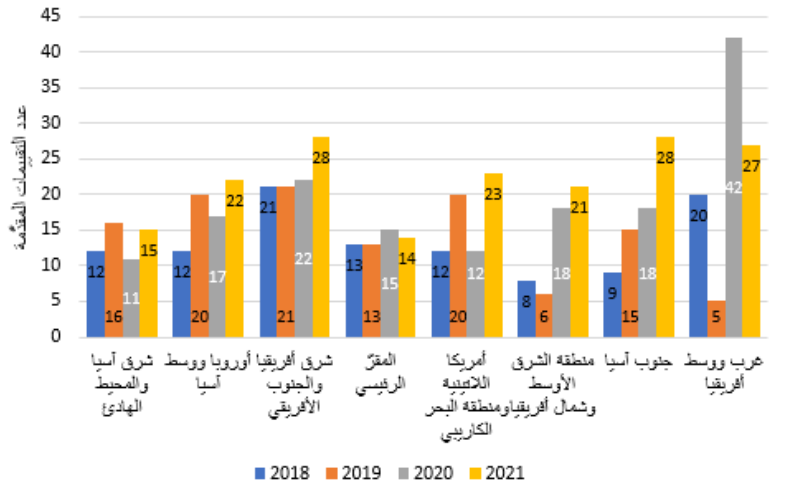

عدد منتجات التقييم المقدّمة حسب الموقع، 2018–2021

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.
المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

24. كما هو مبين في الشكل 3، على الرغم من جائحة كوفيد–19، لم يكن هناك سوى انخفاض طفيف في التغطية الجغرافية الإجمالية (المكاتب القُطرية والإقليمية التي أجرت تقييماً) في المناطق من عام 2020 إلى عام 2021 (من 98 في المائة إلى 97 في المائة). وقد تيسر ذلك بفضل استخدام التقنيات عن بُعد والحلول الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت التقييمات المتعددة البلدان، التي تجمع المكاتب من خلالها الموارد المالية والبشرية، بإجراء التقييمات في سياقات تكون فيها الموارد محدودة. وحققت خمس من المناطق السبع تغطية بنسبة 100 في المائة، وسجّلت تحسينات في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وانخفضت التغطية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة غرب ووسط أفريقيا إذ لم يُجرِ بلدٌ واحد في المنطقة الأولى وثلاثة بُلدان في المنطقة الأخيرة تقييمات منذ عام 2019. ومن المتوخى أن تُجري المكاتب القُطرية ذات معدلات التغطية المنخفضة تقييمات في عام 2022.

الشكل 3

***2018–2021، المنطقة حسب التقييم تغطية معدلات**

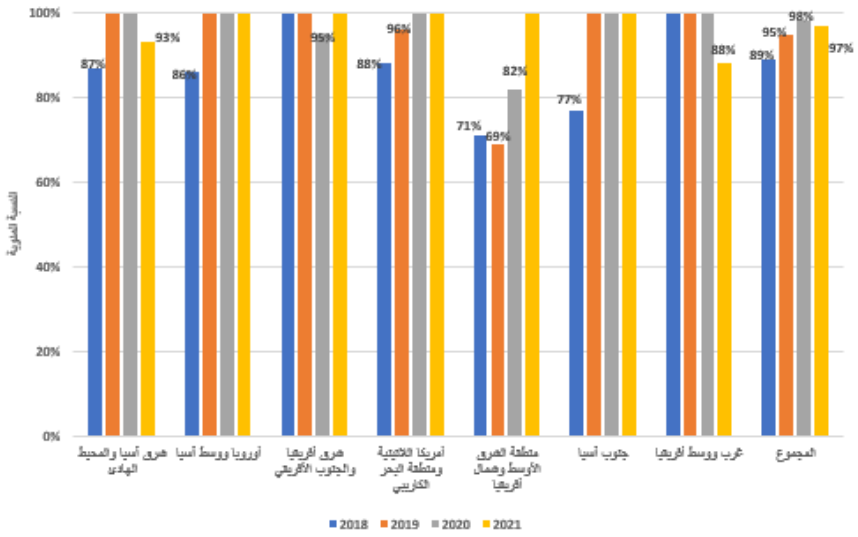

*يعني عدم وجود علامة بيانات فوق شريط أنه تحققت تغطية جغرافية بنسبة 100 في المائة.

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.
المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

ب. تقييم التأثير والمساهمات الجماعية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

25. في حين أنّ الجائحة سلّطت الضوء على الحاجة إلى إنتاج أدلة أسرع، فقد شدّدت أيضاً على الحاجة إلى تتبُّع التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الاتجاهات المقلقة في هذا الصدد الانخفاض الحاد في عدد التقييمات على مستويي الأثر والنواتج منذ عام 2018، عندما اشتمل ما يقرب من نصف التقييمات كلها على نتائج على مستوى الأثر. ويُعزا ذلك جزئياً إلى الاستخدام الحالي لتعريف أكثر تقييداً لمصطلح "الأثر" مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تُصنَّف التصاميم التجريبية فقط التي تتضمن مجموعة ضبط على هذا النحو. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن نموذج النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم السابق لم يشتمل على خيار لتصنيف التقييمات التي تجمع بين المخرجات والنواتج، يبدو أنّ "النواتج" قد اختيرت عند تقييم كلا مستويي النتائج.

26. من الآن فصاعداً، سيحدد الأثر وفقاً لمستوى سلسلة النتائج التي تقاس فيها التأثيرات التنظيمية والبرامجية بدلاً من الطريقة المحددة المستخدمة – أي وفقاً لتعريف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للأثر على أنه "المدى الذي أحدث فيه التدخل أو يُتوقع أن ينشأ عنه تأثيرات إيجابية أو سلبية كبيرة، مقصودة أو غير مقصودة، ذات مستوى أعلى".[1] ومن خلال هذا التركيز على "التأثيرات ذات المستوى الأعلى" – أي التأثيرات التي تُقاس بالتغيير المادي و/أو المنهجي و/أو الطويل الأمد في حياة أو تجربة مَن يواجهون تدخلاً معيناً – يُميَّز التأثير عن النواتج، التي تركز على التغييرات الوسيطة أو الآلية التي يلزم أن تحدث أولاً (على سبيل المثال، التغييرات في السياسات التي سُنَّت والتوجيهات المعيارية الأخرى، والمساعدة التقنية المطبقة، والخدمات المستخدمة) بُغْيَة تيسير تحقيق التأثير النهائي المنشود.

27. في غضون ذلك، من بين 154 تقييماً خضع للتقدير، كان 8 منها على مستوى الأثر، وكان 132 منها على مستوى النواتج والمخرجات، وكان 14 منها فقط على مستوى المخرجات بشكل حصري. ويُعدّ التركيز على المخرجات والنواتج اتجاهاً ملحوظاً منذ عام 2019. ويشير ذلك إلى احتمال وجود فجوة في الرصد التقليدي للمشروع، الأمر الذي يشدد على الحاجة إلى إجراء تقييمات تكوينية تتناول المخرجات والنواتج. ومن المتوقع إجراء مزيد من التقييمات على مستوى النواتج والأثر، وهو ما سيمكّن اليونيسف من التأكد بشكل أفضل من التأثيرات الناجمة عن تدخلاتها.

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. "معايير أفضل لتقييم أفضل: تعريفات معايير التقييم المنقحة ومبادئ الاستخدام" (باريس، شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية، كانون الأول/ديسمبر 2019).

الشكل 4

تركيز التقييم حسب المستوى، 2018-2021

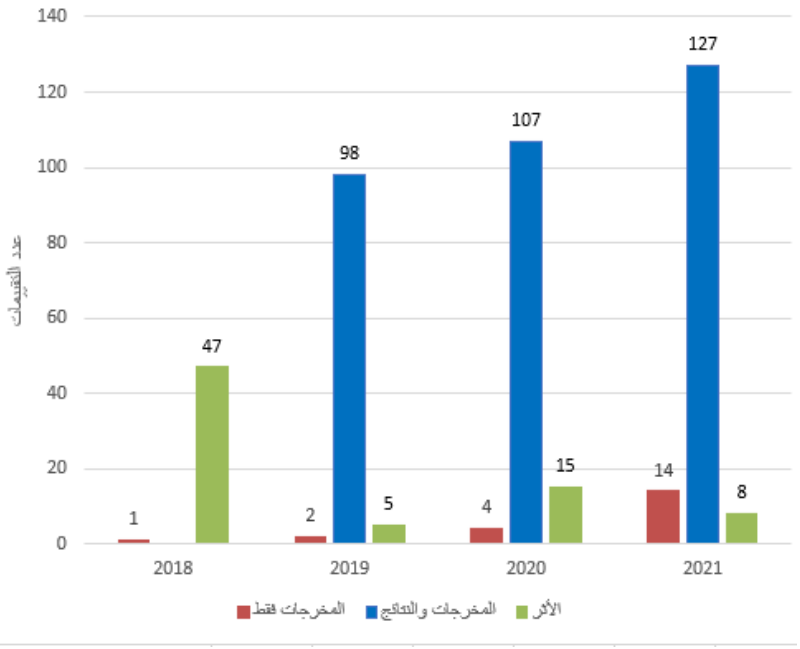

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

28. في الوقت نفسه، مثّلت التقييمات التي أجريت في عام 2021 مزيجاً موزعاً توزيعاً جيداً من العمليات الجَمعية الاسترجاعية والعمليات التكوينية التطلعية. وكان أكثر من نصف التقييمات (53 في المائة) جَمعياً وتكوينياً، في حين كان حوالي الثلث (34 في المائة) تكوينياً. وكان هناك اثنا عشر تقييماً جَمعياً بحتاً، وكان هناك تقييم جامع واحد. ويشير هذا المزيج من الأغراض إلى أنّ كلاً من المساءلة واحتياجات التعلم في المنظمة قد عولجت على قدم المساواة.

الجدول 2

التقييمات التي أجريت في عام 2021، حسب النوع

نوع التقييم	*عدد التقييمات*	*النسبة المئوية لجميع التقييمات*
تكويني	53	34
جَمعي	19	12
جَمعي وتكويني	81	53
تقييم جامع	1	1

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

1. توزيع مجالات الأهداف

29. منذ عام 2019، سُجِّلت زيادة على أساس سنوي في عدد التقييمات التي تغطي مجالات أهداف متعددة للخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021، حيث تحولت المكاتب على الصعيدَين الإقليمي والقُطري إلى مزيد من التقييمات الاستراتيجية التي يسترشد بها البرنامج القُطري بأكمله بدلاً من تقييم التدخلات الفردية.

الشكل 5

التغطية المواضيعية للتقييمات، 2019–2021

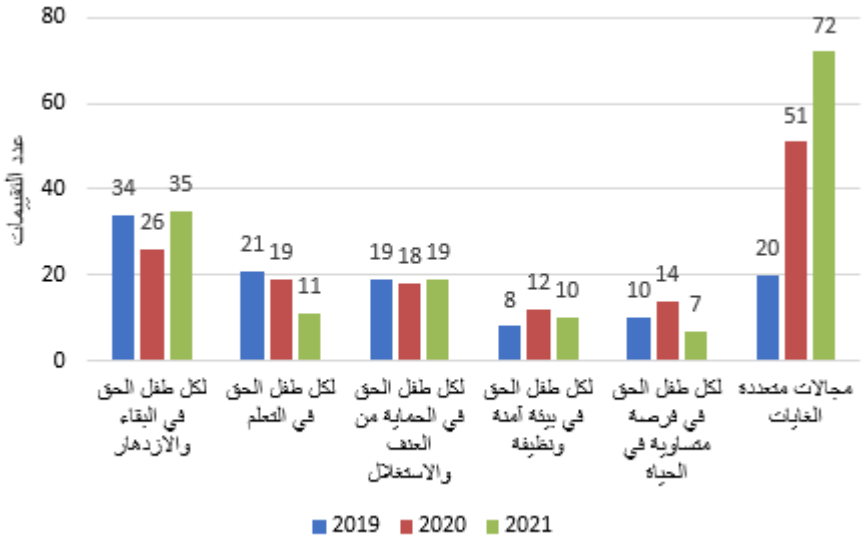

ملاحظة: لا تتوافر أرقام عام 2018 حيث طُبِّق التتبع المنهجي للتغطية المواضيعية لأول مرة في عام 2019.

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

30. صُمِّمت خطة التقييمات العالمية، للفترة 2022–2025 (E/ICEF2022/3) من أجل ضمان تحقيق تغطية واسعة عبر جميع مجالات الأهداف الخمسة بالإضافة إلى العمل الإنساني والمواضيع الشاملة، ولذلك فمن المتصور أيضاً أن يستمر تحسين التوازن في تغطية مجالات الأهداف.

2. التقييمات المشتركة وفي ما بين الوكالات

31. يواصل موظفو التقييم على جميع مستويات المنظمة المشاركة على نحو فاعل في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأفرقته العاملة التي تتوخى تعزيز ممارسات التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تقديم المدخلات في وثائق التوجيه وتبادل الخبرات لتعزيز التعلّم.

32. إلى جانب هذا التعاون الشامل على المستوى المعياري، سُجِّلت أيضاً زيادة في التقييمات التي تُدار بالاشتراك مع وكالة واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة منذ عام 2018. ومن بين التقييمات العشرة التي أديرت بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عام 2021، أجري اثنان منها على الصعيد العالمي: الدراسة التجميعية المشتركة للتقييمات بين الوكالات لمنظومة الأمم المتحدة وعمل مصرف التنمية تجاه تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والتقييم المشترك للبرنامج

المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بالتغيير – المرحلة الثالثة – 2018–2021.

33. تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الجهود المبذولة على المستوى اللامركزي لإجراء تقييمات مشتركة في بلدان مثل كوت ديفوار وغانا ونيجيريا وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان وسري لانكا وزمبابوي. وكان التقييم في جمهورية مولدوفا، على سبيل المثال، تقييماً على نطاق المنظومة يقيِّم الاستجابة الجماعية من قِبل منظومة الأمم المتحدة لأولويات التنمية الوطنية. ويلزم تسريع مثل هذه الاتجاهات الإيجابية في "عقدٍ من العمل" بُغْيَة دعم الجهود الرامية إلى استعادة ما فُقد وإحراز تقدّم على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

34. حتى الآن، كانت الممارسة المتمثلة في إصدار الردود المشتركة من قِبل الإدارة على التقييمات المشتركة وفي ما بين الوكالات متفاوتة. ولم تسفر مثل هذه التقييمات دائماً عن ردود مشتركة من قِبل الإدارة، وغالباً ما كانت هذه الردود، حيثما وجدت، غير إلزامية بدرجة كافية، كما اتسمت المتابعة بالضعف. غير أن هناك أمثلة إيجابية قائمة للردود المشتركة القوية من قِبل الإدارة، لا سيما بما يرتبط بالتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، والتي يمكن استخلاصها من أجل أفضل الممارسات. وأظهرت التجربة حتى الآن أن الردود المشتركة من قِبل الإدارة تكون أقوى عندما تكون آليات المساءلة الرسمية المشتركة/في ما بين الوكالات – مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع – قائمة. وسيكون هذا النوع من العمل هاماً في عام 2022 وما بعده في ضوء التركيز المتزايد على العمل المشترك وفي ما بين الوكالات وبما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

35. لم يُحرَز سوى قدر أقل من التقدم في ما يتعلق بتنمية القدرات الوطنية من أجل التقييم. ومن بين التقييمات التي خضعت للتقدير في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، كان 4 منها فقط مُداراً بواسطة البلد المضيف وأدير 11 منها بالاشتراك مع البلد المضيف. وفي حين أنّ ذلك يمثل زيادة طفيفة عن السنوات السابقة، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الالتزامات المتعهد بها في سياسة التقييم وسيتطلب جهوداً متجددة للمضي قدماً.

36. تُواصل وظيفة التقييم دعم البلدان في تقييم تقدمها المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي آذار/مارس ومايو/أيار 2021، للعام الثالث، نظمت اليونيسف بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومركز التعلم والتقييم والنتائج لبلدان أفريقيا الناطقة بالإنجليزية، تدريباً لموظفي الحكومة واليونيسف حول تضمين التقييم في الاستعراضات الوطنية الطوعية في أفريقيا. في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2021، قدمت اليونيسف، بالتعاون مع وزارة الخارجية الفنلندية والمعهد الدولي للبيئة والتنمية والرابطة الدولية لتقييم التنمية والمعهد الألماني لتقييم التنمية وشبكة (EVALSDGs)، تدريباً موجهاً إلى المسؤولين الحكوميين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشأن ربط التقييم بالأولويات الوطنية وتحقيق الأهداف.

37. واصلت وظيفة التقييم أيضاً دعم مجموعة واسعة من البلدان، بما في ذلك البرازيل وكمبوديا وفيجي وغينيا والهند وكوسوفو[2] ومدغشقر وأوغندا، من خلال تقييمات السياسات العامة وإدارة التقييمات وإجراء التقييمات التي تقودها البلدان.

3. تغطية التقييم لمسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني

38. تُمثّل تغطية التقييم لمسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني مجالات التركيز الرئيسية للوظيفة. ويستمر عدد التقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة في التقييمات في الارتفاع مع تعميم المكاتب لمسائل الإعاقة في جميع السياسات والبرامج. وتُولي أفرقة التقييم اعتباراً خاصاً لإدراج مسائل الإعاقة في تصميم التقييم ونتائجه وتوصياته. وبُغْيَة ضمان عدم تخلّف أحد عن الركب، يجري المقيّمون مناقشات جماعية مركزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة و/أو أسرهم ويصنفون البيانات حسب الإعاقة بحيث تنعكس احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب في تقارير التقييم. ويجري مكتب التقييم دراسة تجميعية لإدراج مسائل الإعاقة في التقييمات، وهو ما سيساهم في وضع توجيهات سياساتية للوظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، يُجرى تقييم شامل لعدة قطاعات لعمل اليونيسف بشأن إدماج الأطفال ذوي الإعاقة.

39. مقارنةً بعام 2020، سُجِّلت زيادة في عدد التقييمات في عام 2021 التي تغطي مسائل النوع الاجتماعي والعمل الإنساني. وأدرَج 93 تقييماً النوعَ الاجتماعي، مقارنةً بـ 83 تقييماً في عام 2020. وغطى أربعة وخمسون تقييماً العمل الإنساني باعتباره موضوعاً شاملاً، مقارنة بـ 44 تقييماً في عام 2020. وفي التقييمات الإنسانية، تظل وظيفة التقييم ملتزمة بالمساءلة أمام السكان المتضررين. وتُكفَل المساءلة من خلال إعلام الفئات المتضررة بحقوقها واستحقاقاتها والمعايير المتوقعة لسلوك أفرقة التقييم، وكذلك إشراكها كأصحاب مصلحة رئيسيين في وضع التوصيات.

[2] جميع الإشارات إلى كوسوفو ينبغي أن تُفهم في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

الشكل 6

عدد التقييمات التي تغطي مسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني، للفترة 2018-2021

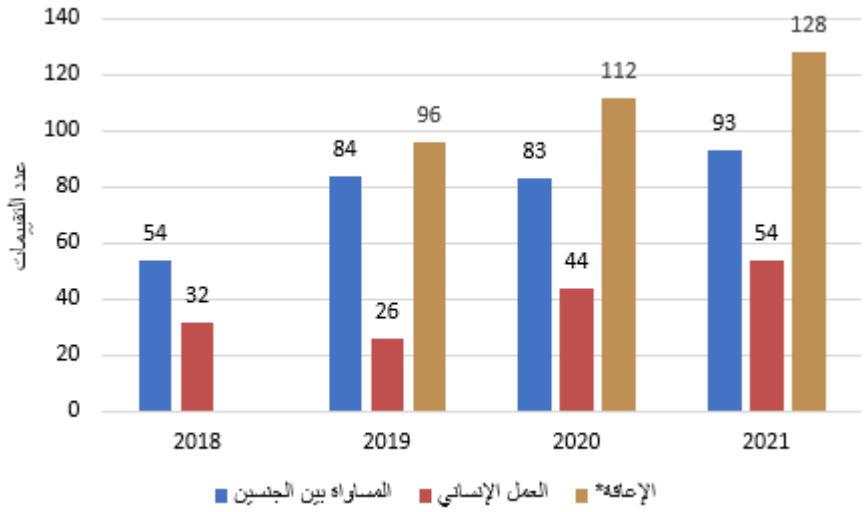

*بدأ تتبع تغطية الإعاقة بموجب النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم في عام 2019.

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

40. يُظهر تحليل في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم تحسناً ثابتاً في دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نطاق تحليل التقييمات (أهداف التقييم، والمعايير، والأسئلة/المؤشرات في إطار التقييم). وقد أُحرز تقدم أقل في استخدام المنهجية والأساليب والأدوات المراعية للمنظور الجنساني وتحليل البيانات، وفي انعكاس التحليل الجنساني في نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته. ولا يزال أداء المنظمة في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مرتفعاً. وبعد تحويل الأداء إلى عوامل في تقييم خطة عمل اليونيسف للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 الذي أجري في عام 2019، فإنّ الأداء العام لحافظة التقييم لعام 2021 "يتجاوز المتطلبات" مع أنّ التقييم العام للتقييمات الفردية كان أقل، كما هو مبين في الشكل 7.

الشكل 7

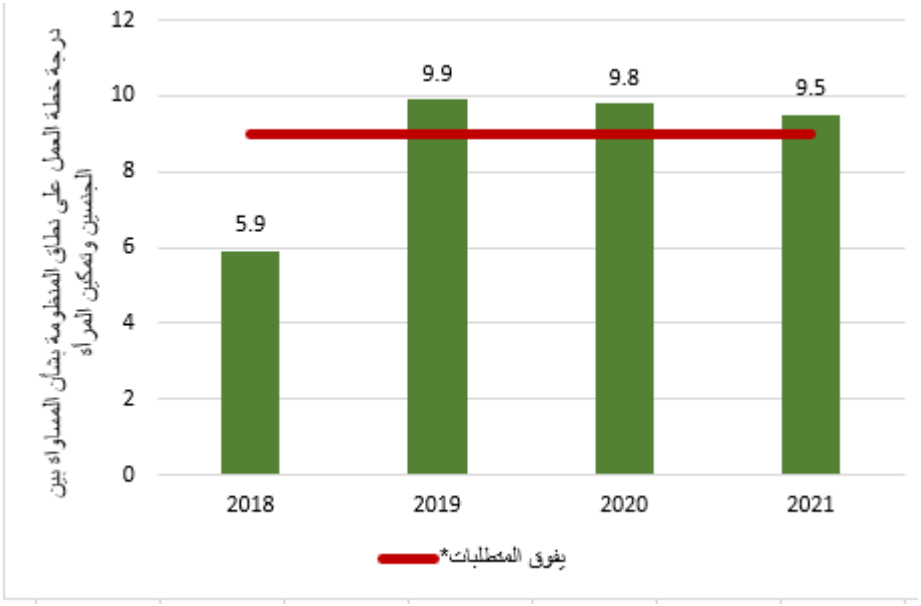

*كي يُصـــنَّف الكيان بأنه "يتجاوز المتطلبات"، يجب أن تحصـــل تقارير التقييم على نتيجة 9.01 أو أعلى لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

41. ظل تركيز الوظيفة منصباً على تقييم حالات الطوارئ المعلنة في عام 2021. وكما يشير الشكل 8، أجري 14 تقييماً للعمل الإنساني في عام 2021. وشمل ذلك ثمانية تقييمات في البلدان والتي صُنفت حالياً على أنها حالات طوارئ من المستوى 3 (أي أربعة تقييمات في أفغانستان وتقييم واحد في جنوب السودان وثلاثة تقييمات في اليمن) وانصبّ تركيز أربعة تقييمات على جائحة كوفيد-19. وكان هناك أيضاً تقييم لحالات الطوارئ من المستوى 1 والمستوى 2 في الصومال، وكابو ديلغادو في موزامبيق، على التوالي. وبالإضافة إلى هذه التقييمات، أُجرِي 12 تقييماً آنياً للاستجابة لجائحة كوفيد-19 (غير مدرجة في الشكل 8، حيث لم تُحدَّد مسبقاً كتقييمات).

الشكل 8

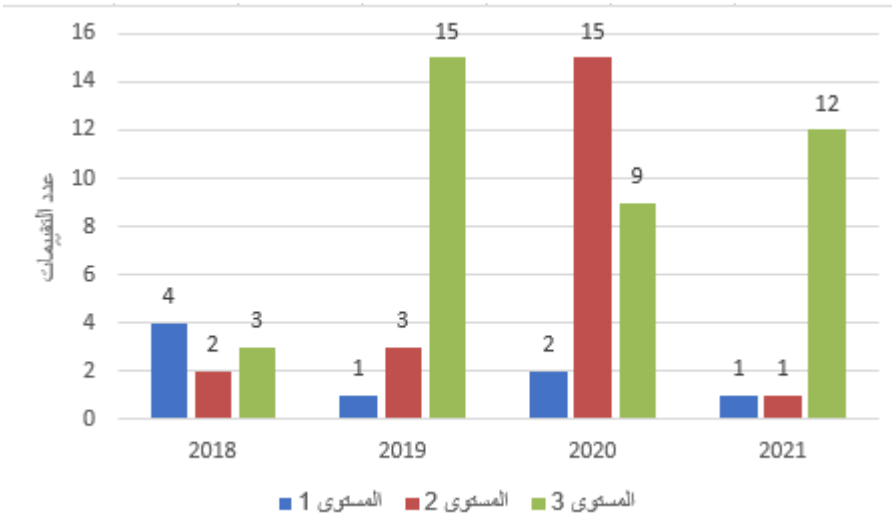

عدد التقييمات الإنسانية التي أُجريت حسب مستوى الطوارئ، للفترة 2018-2021

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

ج. جودة التقييم

42. ظلّت جودة التقييم عالية إجمالاً في عام 2021، وفي حين أنّ انخفاضاً طفيفاً قد سُجّل في عام 2020، عاد الأداء إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021. ومن بين 154 تقييماً خضعت للتقدير بشكل مستقل بواسطة شركة خارجية بالاستعانة بالنظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، حصل 9 منها (6 في المائة) على تصنيف "استثنائية"، وحصل 81 منها (53 في المائة) على تصنيف "مُرضية للغاية" في حين حصل 62 منها (40 في المائة) على تصنيف "مُرضية". وحصل تقييمان فقط (1 في المائة) على تصنيف "مقبولة". ولم تحصل أي تقييمات على درجة "غير مُرضية"، وهو اتجاه إيجابي استمر منذ عام 2016.

الشكل 9

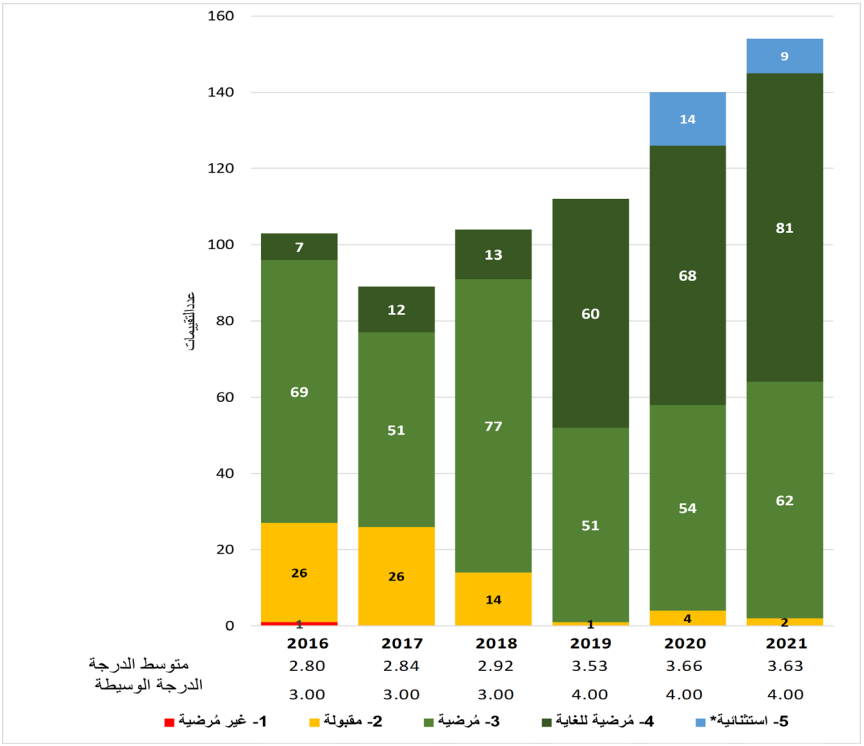

تقييمات جودة التقييم الإجمالية، للفترة 2016-2021

* استُحدثت الفئة "استثنائية" في دورة عام 2020 بعد استعراض النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

43. يكشف تحليل أكثر دقة للعناصر الفردية لتقارير التقييم عن صورة مختلطة. ولم تحقق أقسام الدروس المستفادة والملخص التنفيذي ومبادئ التقييم في بعض تقييمات عام 2021 أداءً جيداً على غرار الجوانب الأخرى للتقارير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قسم الدروس المستفادة، والذي يمثل 5 في المائة من الأهمية في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، يُعدّ الآن عنصراً إلزامياً. واستُحدث هذا التغيير في عام 2021 للتأكيد على أهمية الدروس ذات الصياغة الجيّدة بالنسبة إلى التعلم التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت جودة التقييم أيضاً بالملخصات التنفيذية التي إما أن تكون طويلة جداً أو تفتقر إلى التفاصيل الكافية حتى يمكن اعتبارها وثائق قائمة بذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن بعض التقارير صريحة في الإشارة إلى كيفية دمج مسائل الإعاقة في التقييم؛ وأفضى هذا العامل، وهو بُعدٌ حديث مدرج في النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم، إلى انخفاض الدرجات في إطار مبادئ التقييم.

44. في كثير من الحالات، أدّى عدم القدرة على جمع الأدلة في الموقع إلى الإضرار بجودة التقييمات ومصداقيتها. فعلى سبيل المثال، أظهرت بيانات النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم لحافظة 2021 أنّ التقييمات لم تكن قوية في المنهجية مقارنةً بالعامين السابقين.

الشكل 10

متوسط درجة تقدير جودة التقييم حسب قسم التقرير، للفترة 2018-2021

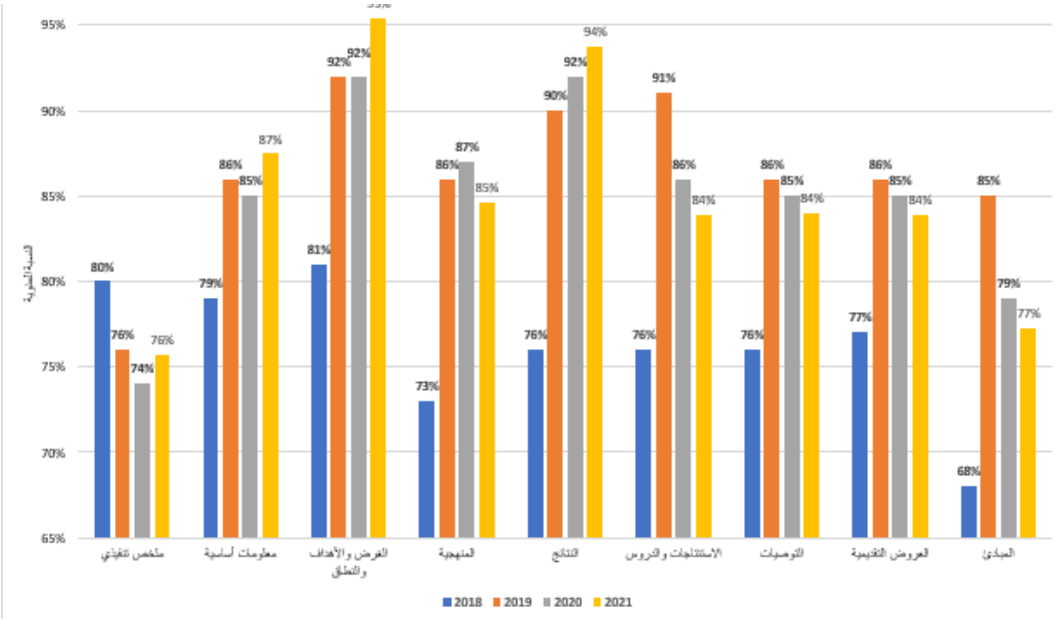

ملاحظة: تتراوح درجات الجودة لكل قسم من أقسام التقرير من 0 إلى 100 (تعادل الدرجة 0 أدنى متوسط ممكن لتقييم جودة وتعادل الدرجة 100 متوسط تقييم مثالي للجودة بين جميع التقارير المدرجة كل عام).

المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

د. ضمان التعلم على المستوى التنظيمي من التقييمات

1. تقديم ردود الإدارة على التقييم وتنفيذها

45. تُعدّ ردود الإدارة بمثابة منصة أساسية لضمان تنفيذ توصيات التقييم. وتتطلب سياسة التقييم لليونيسف تقديم ردود الإدارة في غضون 60 يوماً بعد نشر التقييم في قاعدة بيانات منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة. وفي حين مُدِّد الإطار الزمني في عام 2020 و2021 إلى 90 يوماً بسبب جائحة كوفيد-19، فقد أعيد إلى 60 يوماً في عام 2022.

46. إجمالاً، تُقدِّم مكاتب اليونيسف ردود الإدارة في الأوان المطلوب. وشمل ما يصل إلى 99 في المائة من التقييمات التي أجريت بين عامي 2018 و2020 رداً من قِبل الإدارة. وبالنسبة إلى دورة عام 2021، قُدمت ردود الإدارة بالفعل بشأن 73 تقييماً (47 في المائة). ومن بين التقييمات الـ 81 التي لم تتضمن رداً من قِبل الإدارة، اجتازت 7 تقييمات فقط حاجز الـ 90 يوماً وقد تجاوزت موعدها الآن.

الشكل 11

انضباط الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة، للفترة 2018-2021*

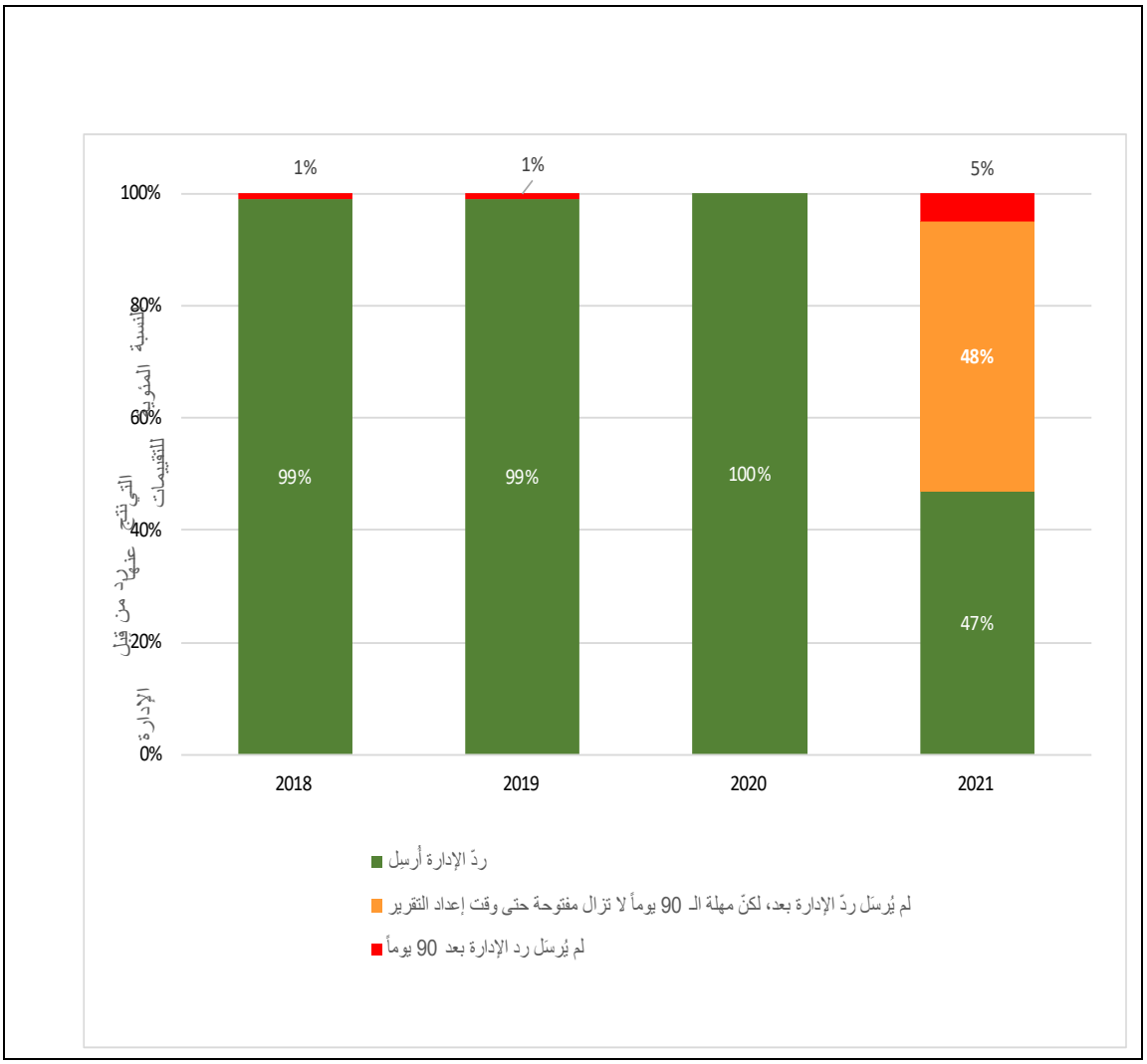

* مُدِّد الإطار الزمني لتقديم ردود الإدارة إلى 90 يوماً بعد أن كان 60 يوماً في عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

47. سُجِّل عدد غير متناسب من ردود الإدارة المتأخرة على الصعيد العالمي، في حين لم تسجّل ثلاث من المناطق السبعة (شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ردوداً متأخرة من قِبل الإدارة.

الشكل 12

انضباط الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة، حسب الموقع، 2021

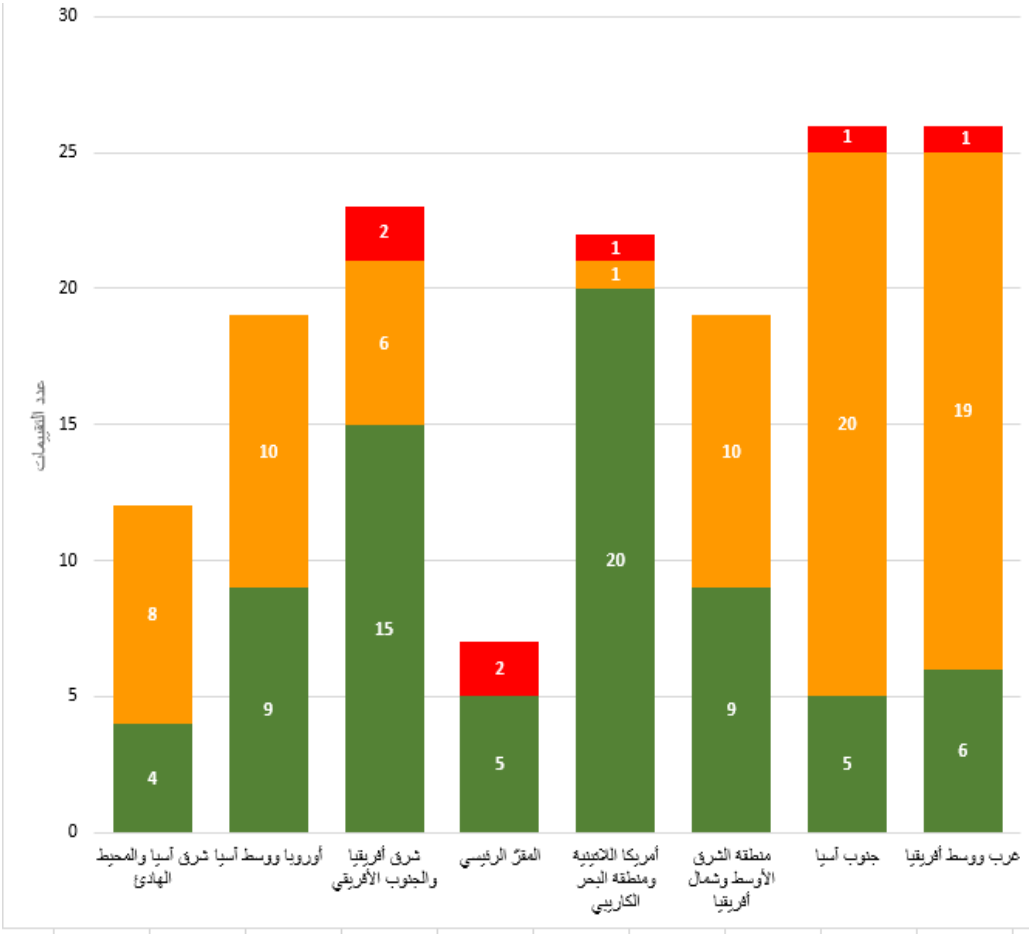

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

48. سُجِّلت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في تنفيذ الإجراءات الملتزم بها في ردود الإدارة. وفي عموم أقسام اليونيسف، تبلغ نسبة تنفيذ إجراءات ردود الإدارة للتقييمات المنجزة في عام 2019 نسبة 91 في المائة (اكتمل 64 في المائة منها ولا يزال 27 في المائة منها قيد التنفيذ)، في حين لم تبدأ 9 في المائة فقط من الإجراءات بعد. وبالنسبة إلى التقييمات التي أجريت في عام 2020، بلغت نسبة التنفيذ 91 في المائة (اكتمل 50 في المائة منها وجارٍ تنفيذ 41 في المائة).

الشكل 13

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في ردود الإدارة، للفترة 2019-2021

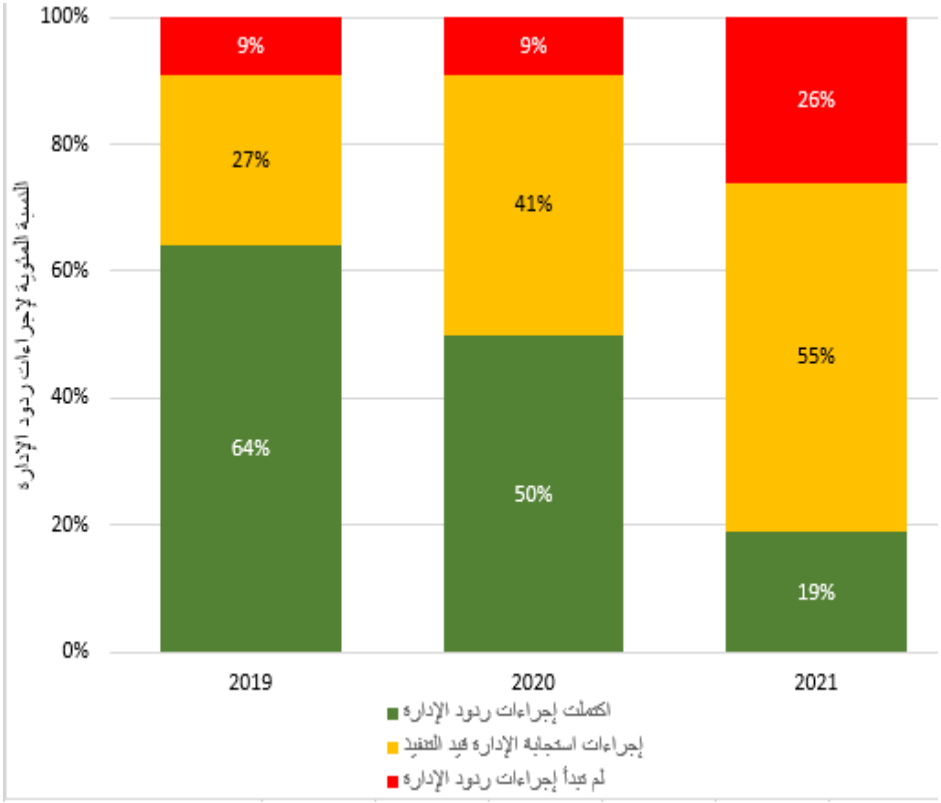

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

الإطار 2

التقييمات المؤثرة في عام 2021: ربط البرامج الإنسانية والإنمائية

استُرشد "بالتقييم التكويني لعمل اليونيسف لربط البرمجة الإنسانية والإنمائية" في الخطة الإستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022-2025 ونص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، مع التركيز على "تعزيز التعاون والاتساق والتكامل" و"المساهمة في بناء السلام والحفاظ على السلام" داخلياً عبر تخطيط اليونيسف وبرمجتها وإعداد تقاريرها، وخارجياً من خلال الآليات ذات الصلة على نطاق الأمم المتحدة.

49. على الصعيد الإقليمي، هناك تباين هامشي في وتيرة تنفيذ إجراءات ردود الإدارة للتقييمات المنجزة بين عامي 2019 و2021. بيْد أن التنفيذ تأثر بجائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن تستعيد الإجراءات زخمها في عام 2022 مع رفع القيود المتعلقة بالجائحة.

الشكل 14

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في ردود الإدارة، حسب الموقع، 2021

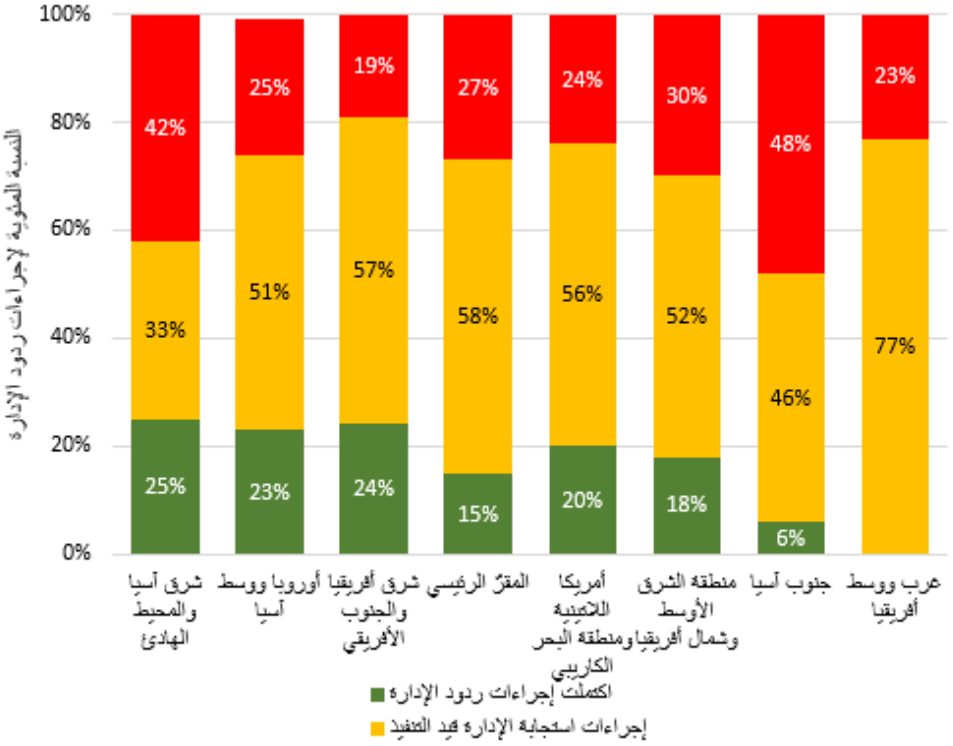

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

الإطار 3

التقييمات المؤثرة في عام 2021: تحسين تصميم البرامج

استُرشد بتقييم برنامج التعاون القُطري لليونيسف في بيرو، للفترة 2017-2021، في تصميم وتنفيذ برنامج التعاون القُطري للفترة 2022-2026، وهو ما ساعد في صياغة الاستراتيجيات البرامجية وتحديد أولويات التنفيذ على الصعيدَين الوطني ودون الوطني. ويبيّن تصميم البرامج بوضوح دمج إدارة الطوارئ في البرنامج القُطري بالاستعانة بالدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم التقييم لحساب استخدام الموارد لحكومة بيرو، والمجتمع البيروفي، والشركاء الوطنيين، وهيئات التعاون والجهات المانحة الدولية.

2. إدارة المعارف ونشر نتائج التقييم

50. تُعدّ التقييمات العالية الجودة أيضاً ذات فائدة قليلة إذا لم يكن الوصول إليها متاحاً بسهولة لمتخذي القرارات ولم تتبلور بسهولة إلى دروس مستفادة عملية لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، فإن الامتثال العالي لعمليات ردود الإدارة لا يعني بالضرورة أنّ ردود الإدارة ذات مغزى أو موجهة بشكل جيد لمعالجة التوصيات المقابلة. وبالمضيّ قدُماً، تستدعي الحاجة اتخاذ تفكيرٍ جديد ضمن الوظيفة، وكذلك في الإدارة، حرصاً على تحقيق التقييمات أقصى أثر إيجابي لصالح الأطفال في "عقدٍ من العمل".

51. تقع المسؤولية عن ضمان جودة ردود الإدارة وتنفيذها على عاتق إدارة اليونيسف. ولكنْ هناك كثيرٌ مما يمكن لوظيفة التقييم أن تؤدّيه لضمان ألاّ يكون امتثال ردود الإدارة مرتفعاً فحسب، بل مفيداً أيضاً. وكما لوحظ في القسم السابق، تردّت جودة المجالين الأكثر أهمية لضمان استيعاب التقييم – أي الملخص التنفيذي وأقسام الدروس المستفادة – منذ عام 2019. وسيسعى مكتب التقييم إلى تعزيز قوالبه وتوجيهاته لهذه المجالين وكذلك لردود الإدارة نفسها. وابتداءً من عام 2022، سيكلِّف مكتب التقييم أيضاً بإجراء استعراض لردود الإدارة الحالية وتنفيذها من أجل تزويد الإدارة بتقييم نقدي ومفيد. وفي غضون ذلك، عززت اليونيسف منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة. لتشمل إشعارات لردود الإدارة المتميزة والإجراءات مع حلول الموعد النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، وقبل إغلاق أي رد من قِبل الإدارة، يجب إرفاق أدلة وثائقية لإثبات أن الإجراءات قد نفذت، مع ضرورة وجود مراجع خارج المكتب المعني يتحقق من تنفيذ هذه الإجراءات بالكامل.

52. من الهام إدراك أن الأقسام الأخرى من المنظمة، بما يشمل الموظفين والشركاء والمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، تعمل أيضاً باعتبارها جهات فاعلة حاسمة في متابعة عملية ردود الإدارة وزيادة تعزيز المساءلة التنظيمية الشاملة. وفي ظل المناخ الحالي المشتمل على فيض من المعلومات، من الضروري بالتالي نشر التقييمات بأكبر قدر ممكن من الفاعلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وسّع مكتب التقييم نطاق شراكاته وتعزيزاته التكنولوجية للسماح بوصول أسهل إلى أدلة التقييم. وأُطلِقت المنصة الرقمية Global Development Commons في أيلول/سبتمبر 2020، وهي عبارة عن منصة متاحة للعموم تسمح بالوصول إلى الأدلة التقييمية من خلال المِلك العام. وتوفّر المنصة التي تدعمها اليونيسف أدلة تقييمية باعتبارها تُشكِّل محتواها الأساسي، جنباً إلى جنب مع أدلة الشركاء الخارجيين المصاحبة بشأن الأطفال والشباب. ويمثّل مكتب التقييم في الفريق العامل للمنصات الرقمية لليونيسف، والتي تهدف إلى توفير حلول رقمية للبيانات والتحليلات وإدارة المعارف.

53. تحتفظ وظيفة التقييم أيضاً بمركز موارد التقييم، والذي يتيح الاطلاع على الدروس المستفادة والوثائق التقنية والأدوات الأخرى المتعلقة بإنتاج التقييم. وعلى غرار ذلك، تحتفظ وظيفة التقييم بمواقع التعاون على مستوى المنظمة، والتي يُحتفظ بها في نظام SharePoint. وتعمل مواقع التعاون هذه كمساحات للإنشاء المشترك بالإضافة إلى مكتبات مرجعية رقمية للوثائق والمقالات وجميع المواد المتعلقة بندوات التقييم وفعاليات التعلم.

54. في عام 2021، أنتج مكتب التقييم سلسلة من الفعاليات التعليمية التي تضمنت حلقات دراسية شبكية (للجمهور الداخلي والخارجي)، وفعاليات التعلم العالمية (فعاليتان في عام 2021)، وأسبوع التعلم المتعدد الوسائط بشأن جائحة كوفيد-19، وفعاليات متنوعة من المنصة الرقمية Global Development Commons التي تجمع اليونيسف بين والجامعات والمنظمات غير الحكومية

والطلاب من بُلدان الجنوب تحت سقف واحد. وتضمنت سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية بالمنصة الرقمية Global Development Commons خبراء من داخل اليونيسف، بالإضافة إلى شركاء خارجيين بما في ذلك منظمة العمل الدولية، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وأكاديمية الشباب لأهداف التنمية المستدامة، وجامعات من الهند، وكينيا، وباكستان، وبيرو، والولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار 4

التقييمات المؤثرة في عام 2021: تعزيز سياسات حماية الطفل من خلال التقييم

يُعدّ قانون الأطفال لعام 1998 محورياً لحماية حقوق الأطفال في غانا، حيث يوضح الدور الذي يؤديه الأخصائيون الاجتماعيون في التعامل مع حالات الإعالة. غير أنّ ذلك أدّى إلى إثقال كاهل الأخصائيين الاجتماعيين بالحالات. وأوضح "التقييم التكويني والجَمعي لبرنامج حماية الطفل المشترك بين حكومة غانا واليونيسف (2012–2019)" أنه ينبغي استخدام نظام محكمة الأسرة بدلاً من ذلك. ونتيجة لذلك، عُدّلت إجراءات التشغيل المعيارية المشتركة بين القطاعات لحماية الطفل ورعاية الأسرة وأصبحت حالات إعالة الأطفال الآن "منخفضة المخاطر"، مما يعني أنه لا ينبغي إدارتها من قِبل الأخصائيين الاجتماعيين. واقتُرحت كذلك تعديلات إضافية على قانون الأطفال بسبب التقييم.

هـ. الموارد المالية ونفقات التقييم

55. في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، سجلت اليونيسف زيادة في إجمالي الإنفاق على البرامج (من 6.2 مليار دولار أمريكي في 2018 إلى 7.2 مليار دولار أمريكي في 2021). كما هو مبيّن في الشكل 15، فقد تُرجم ذلك إلى زيادة في إجمالي الإنفاق على التقييم. يقدّم الشكل 16 لمحة عامة عن الاتجاهات باستخدام الصيغة الحالية، والتي استخدمت خلال فترة السنوات الأربع 2018–2021.

الشكل 15

إنفاق اليونيسف على التقييم، بالدولار الأمريكي وكنسبة مئوية من إجمالي الميزانية البرامجية، 2018-2021

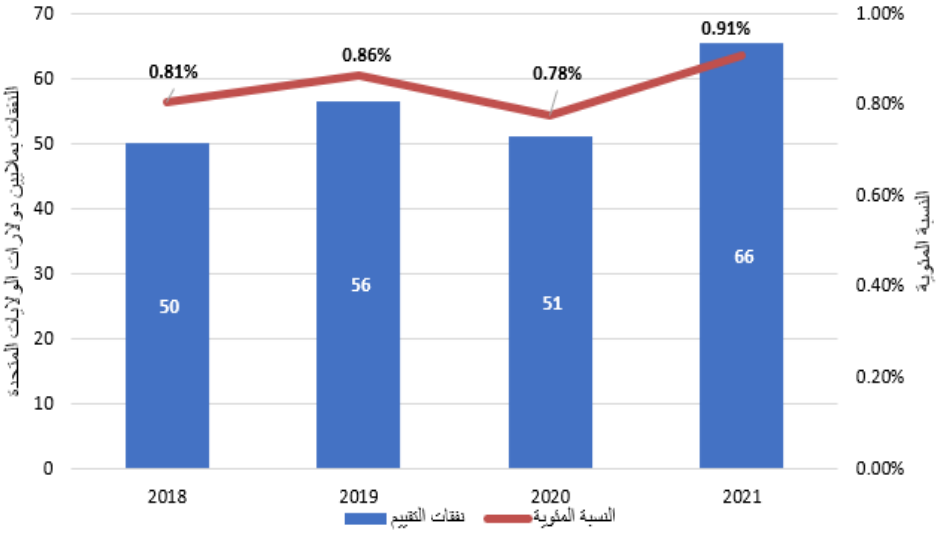

المصدر: لوحة متابعة أداء وظيفة التقييم في نظام إدارة الأداء في اليونيسف "إنسايت" (Insight)

56. تحسّنَ الأداء في ما يتعلق ببُعد نفقات التقييم في عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث بلغ الإنفاق 0.91 في المائة من إجمالي النفقات البرامجية. وعلى المستوى اللامركزي، تجاوزت جميع المناطق علامة 0.50 في المائة. وسُجِّلت زيادة كبيرة في الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي استثمرت 0.80 في المائة من إنفاق برامجها على التقييمات، في حين شهدت منطقة جنوب آسيا أيضاً زيادة في الإنفاق على التقييم.

الشكل 16

النسبة المئوية للنفقات البرامجية ونفقات التقييم، حسب الموقع، للفترة 2018-2021*

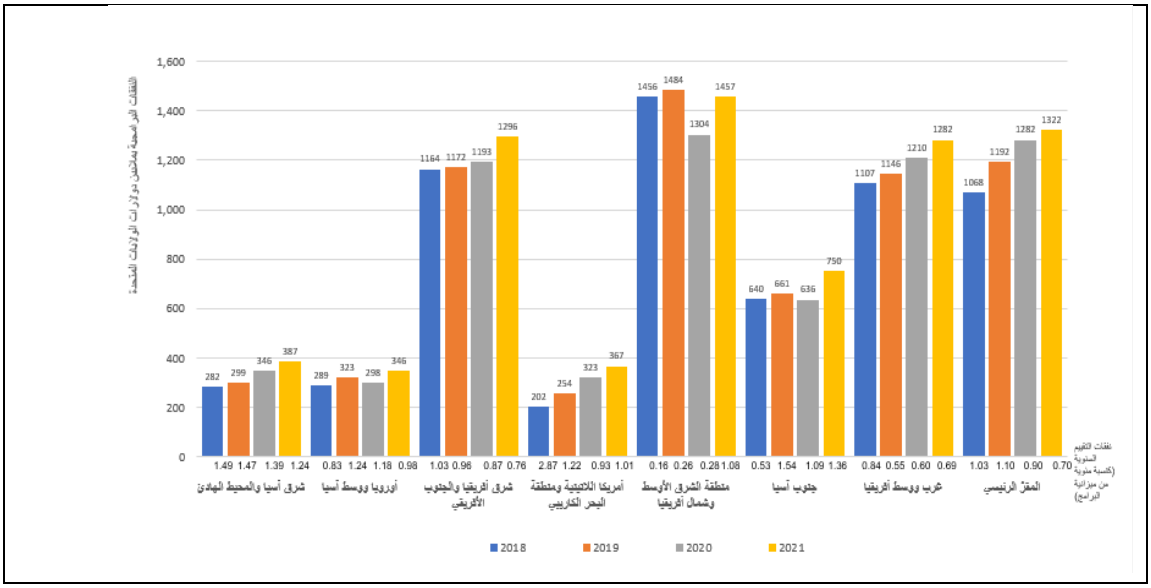

*توضّح الأعمدة والمبلغ الموجود أعلى الأعمدة النفقات البرامجية لكل منطقة وسنة. ويشير الرقم المضمن داخل كل شريط إلى النسبة المئوية لميزانية البرنامج التي أنفقت على التقييم في كل منطقة في السنة المشار إليها.

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقرّ الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا.

المصدر: لوحة متابعة أداء وظيفة التقييم في نظام إدارة الأداء في اليونيسف "إنسايت" (Insight)

57. بالإضافة إلى الاهتمام على نحو متواصل بضمان تزويد وظيفة التقييم بالموارد الكافية، سيكون من الهام في فترة السنوات الأربع الحالية قياس التقدم المُحرز في تتبع نفقات التقييم لدى اليونيسف مع الاتجاهات والممارسات الحالية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد بدأ مكتب التقييم في تجميع هذه المعلومات لإثراء هذه المناقشة.

58. يُعزا جزءٌ كبير من التقدم المُحرز الموضح في هذا التقرير إلى الزيادة الإجمالية في الإنفاق المطلق على التقييم في السنوات الأخيرة، وتحديداً على المستوى اللامركزي، والذي أصبح ممكناً من خلال إنشاء صندوق التقييم الجماعي. وبالمضيّ قدُماً، سيكون من الضروري ضمان استمرار كفاية مصدر التمويل هذا إذا ما أريد للمكاسب في التغطية المحققة على المستوى اللامركزي أن تكون مستدامة.

1. قدرة الموارد البشرية

59. كانت الموارد المالية المقدَّمة لوظيفة التقييم مفيدة في ضمان الموارد البشرية الكافية لإجراء التقييمات. ونجحت جميع المناطق في تعيين متخصصين في التقييم من بلدان متعددة كان لهم دور حاسم في إجراء التقييمات، لا سيما في الأماكن المحدودة الموارد. ويمكن للمكاتب التي يخدمها هؤلاء المتخصصون الآن تجميع الموارد لإجراء التقييمات. ولتنفيذ معايير التغطية المحددة في السياسات، تضمن بعض المكاتب التي تزيد ميزانياتها عن 100 مليون دولار أمريكي وجود أخصائي تقييم متخصص، حيث يُتوقع منها إجراء تقييمات كل عام.

الإطار 5

التقييمات المؤثرة: تقييم متعدد البلدان لاستجابة اليونيسف للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في إبان جائحة كوفيد-19 في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

قدَّم "التقييم المتعدد البلدان لاستجابة اليونيسف للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في إبان جائحة كوفيد-19 في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: دراسة الحالة القُطرية لكرواتيا" رؤى سريعة وقائمة على الأدلة لإجراء تحسينات تدريجية في تدخلات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة التي كُيّفت مع الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وساهم التقييم في تعزيز بيئة السياسات في كرواتيا، مع التركيز على دعم الأسر والأطفال الأكثر ضعفاً في جميع خطط الطوارئ والتشديد على التزام الحكومة بالتوسع. كما كان التقييم بمثابة مساهمة قيّمة في وضع وثيقة البرامج القُطرية الجديدة لليونيسف في كرواتيا.

60. تماشياً مع التزامه بمواصلة بناء قدرات الموظفين في مجال التقييم، أحرز مكتب التقييم تقدماً كبيراً في عام 2021 في برنامج التعلم التقييمي المختلط للموظفين والشركاء، الذي يشمل تيسير التعلم عبر الإنترنت على المستوى المتوسط من خلال منصة تفاعلية، يليه تدريب شخصي متقدم على التقييم مدته أسبوعين مقدم من جامعة سنغافورة الوطنية. وعُقدت دورة تجريبية ومجموعتان للدورة التدريبية المُيسّرة عبر الإنترنت في عام 2021، وضمّت مشاركين من أربع مناطق (شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا). ومُنحت شهادات إتمام لـ 53 مشاركاً أكملوا الدورة. ولا يزال التوظيف مستمراً لأعضاء هيئة التدريس الذين سيقدّمون البرنامج في اللغتين الفرنسية والإسبانية في عام 2022. وطورت جامعة سنغافورة الوطنية منهجاً للتدريب الشخصي، وسيقدَّم في عام 2022 إلى حوالي 100 موظف وشريك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دورتان عبر الإنترنت ذاتيّتا التدريب تخضعان للاختبار قبل إطلاقهما في خلال النصف الثاني من العام.

خامساً - الاستنتاج والمضيّ قدُماً

61. شهد عام 2021 استمرار التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وتكيفت وظيفة التقييم مع هذه التحديات غير المسبوقة من خلال إيجاد طرق جديدة للعمل، ومنتجات تقييمية جديدة للمساعدة في توجيه الاستجابة المستمرة، وشراكات تقييم جديدة لمعالجة مجالات التقييم المحددة المرتبطة بهذه الحالة الصحية الطارئة غير المسبوقة.

62. وعلى الرغم من القيود، استمرت وظيفة التقييم في تحقيق أداء جيد في ما يتعلق بمؤشرات الأداء الثابتة: زاد نشاط التقييم وتغطيته، كما زادت نفقات التقييم. وظلّت جودة التقييم عالية بشكل عام، وكان الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة عالمياً تقريباً، وهو ما يشير إلى أن بعض الشروط المسبقة الضرورية (إن لم تكن كافية تماماً) المعنية باتخاذ إجراءات هادفة بشأن توصيات التقييم يبدو أنها موضوعة. وكما توضح التقييمات التي عُرضت في هذا التقرير، أفادت التقييمات عمل المنظمة بطُرق هامّة.

63. لم تشكّل الجائحة تحديات فحسب، بل أتاحت الفُرَص أيضاً. أصبح جمع البيانات عن بُعد حلاً ضرورياً للتغلب على قيود الوصول، وأظهرت التقييمات الآنيّة والتقديرات الآنيّة والدراسات التجميعية والاستعراضات أنه يمكن إنتاج تحليلات مفيدة سريعاً وبلمسة خفيفة نسبياً. وحتى إذا لم تكن بعض هذه الحلول مستدامة تماماً، فإنها تُعدّ بمثابة توضيح لإمكانية تبسيط التقييم دون المساس بشكل كبير بالطبيعة التقييمية المستقلة لعمل الوظيفة.

64. في الوقت نفسه، يشكل تكيّف الوظيفة مع التحديات المستمرة دروساً مستفادة قيّمة لفترة السنوات الأربع الحالية. وتلخص خطة التقييمات العالمية للفترة 2022-2025 هذه الدروس المستفادة وتقدم لمحة أولية عن بعض التيارات الرئيسية التي تشكل الاتجاه الاستراتيجي للوظيفة في عام 2021. ويشمل ذلك تشديد التركيز للغاية على توليد الأدلة على مستوى النتائج والأثر. ويشمل أيضاً توسيع مجموعة العمليات التقييمية المتاحة للمديرين للمساعدة في إثراء عمل المنظمة في الأوان المطلوب وبطريقة أسرع.

65. كما ترسم خطة التقييمات العالمية مساراً نحو تعزيز التنسيق والتكامل تعزيزاً كبيراً، سواء داخل الوظيفة أو مع الشركاء. ويشمل ذلك زيادة الاتساق في عموم حافظات التقييم من أجل تحقيق نهج أكثر شمولاً ويغطي جميع جوانب الطفل؛ وتحقيق تكامل أكثر اتساقاً وفاعلية لمنظور النوع الاجتماعي ومسائل الإعاقة وغيرهما من مصادر الضعف لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب؛ وتحقيق تماسك أقوى عبر المستويات الثلاثة لوظيفة التقييم؛ وتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون من خلال الوظائف المتميزة والمتكاملة، مثل الرصد والبحث والتدقيق؛ وتحقيق تعاون أكبر مع شركاء التقييم التقليديين وغير التقليديين على هيئة تقييمات مشتركة معززة في ما بين الوكالات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة.

66. تُوفِّر بيانات الأداء الواردة في هذا التقرير السنوي مصدراً إضافياً للمعارف يمكن من خلاله استخلاص الدروس التي تشكل الطريق للمضيّ قدُماً. وتعزز بعض جوانب هذا التحليل الدروس والتوجه الاستراتيجي الوارد في خطة التقييمات العالمية، للفترة 2022-2025، في حين توفر الجوانب الأخرى مدخلات إضافية في الاتجاه الاستراتيجي للوظيفة من خلال بيانات ومعلومات جديدة لم تكن متاحة عندما وضعت الخطة الرباعية السنوات.

67. من بين الدروس الأكثر بروزاً أنه لا يزال هناك عدم توازن في استخدام التقييمات التقليدية مقابل الأنواع الأقل تقليدية لعمليات التقييم مثل تقديرات قابلية التقييم والدراسات التجميعية والتقديرات الآنية والتقييمات الآنية. وعلى الرغم من أن وظيفة التقييم وسعت مرجعها من عمليات التقييم من أجل تلبية المتطلبات والتحديات الفريدة لجائحة كوفيد-19، إلا أن هذه العمليات غير التقليدية لا تزال تمثل أقلية

صغيرة من العمليات التي أنشئت في عام 2021. وإذا كان ينبغي لوظيفة التقييم أن تفي بالغرض بشكل كامل في "عقدٍ من العمل"، فسيكون من الضروري إعادة التوازن لمجموعة خدماتها بين طرق التقييم التقليدية والطرائق الأقل تقليدية. فمن ناحية، سيكون من الضروري زيادة التركيز على التقييمات على مستوى النواتج والأثر، والتي أكدها المجلس التنفيذي في مُقرَّره 5/2022. ومن ناحية أخرى، يجب أن تتضمن الوظيفة أيضاً مزيداً من العمليات المبكرة والسريعة وذات اللمسة الخفيفة المتوفرة، مثل تقديرات قابلية التقييم والتقييمات الآنيّة والتقديرات الآنيّة والاستعراض والدراسات التجميعية للأدلة. وستكون الطرائق السابقة ضرورية لقياس النتائج الملموسة للأطفال من منظور المساءلة، في حين ستكون الطرائق الأخيرة ضرورية لمساعدة المنظمة في تحقيق هذه النتائج الملموسة. وفي كل هذه الجهود، سينصب التركيز بشكل أكبر على العمل التقييمي المشترك بين الوكالات، مع وجود أسس راسخة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

68. يتمثل الدرس الثاني في أن جودة التقييم المستدام لا يمكن أن تؤخذ على أنها أمر مسلّم به؛ بل يتطلّب الأمر التحلّي باليقظة واتخاذ حلول إبداعية إذا أريد للجودة أن تظل عالية وأن تتحسن بالفعل. وفي حين أنّ الجودة ظلّت مرتفعة نسبياً إجمالاً في عام 2021، فقد تراجعت أو استقرت في بعض المجالات الرئيسية مقارنة بالسنوات السابقة. ومع أن التكيفات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 قد تفسر بعض أوجه القصور هذه، إلا أنها لا تمثلها جميعاً بالضرورة. وفي عام 2022، سيُجرى تحليل أكثر دقة لتحديد الأسباب الدقيقة للاختلافات في الجودة. وعلاوة على ذلك، سيُجرى استعراض لمنصة النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم للتأكد من أنها محدّثة ومتسقة في تطبيقها، بالإضافة إلى تحسينها بحيث تعكس نُهج ضمان الجودة المختلفة التي قد تكون مطلوبة للأنواع المختلفة من عمليات التقييم التي يُضطلع بها حالياً.

69. لا تضمن الجودة وحدها أن يحقق التقييم هدفه النهائي المتمثل في التأثير على الإجراءات والقرارات والتوجه الاستراتيجي العام لليونيسف وشركائها. ومع أنه من المشجع أن يظل الامتثال لمتطلبات ردود الإدارة عالياً في عام 2021، إلا أن هذا لا يعني أن ردود الإدارة قوية بنفس القدر أو أنها تُنفذ بنشاط وتُراقب باستمرار. والدرس الثالث الذي يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للمتابعة التنظيمية للتقييمات. وفي عام 2022، سيُجرى تحليل نقدي لتحديد أي من مجالات "جانب الإمداد" قد تتطلب التحسين – أي الجوانب الخاصة بالتقييمات نفسها، مثل صياغة التوصيات، ونهج النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم تجاه تصنيف جودة التوصيات، وإدارة التقييمات، وعملية ردود الإدارة أو العوامل الأخرى. وبالتوازي مع ذلك، سيستكشف هذا التحليل النقدي مجالات التحسين المحتملة من جانب المستخدم النهائي، مثل المنصات وهياكل الإدارة المحيطة بتطوير ردود الإدارة وتنفيذها. وأخيراً، سيكلَّف بإجراء دراسة تجميعية لتحديد مجالات عمليات المنظمة التي استهدفتها توصيات التقييم بشكل متكرر والتي لم يتخذ إجراءات هادفة فيها بعد. وبهذه الطُرق، ستنضم وظيفة التقييم إلى بقية المنظمة في التحول الأوسع نحو توجه أقوى على مستوى النواتج والأثر على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

70. إنّ إجراء التحولات الاستراتيجية الرئيسية الموصوفة أعلاه مع الحفاظ على المكاسب المحققة حتى الآن يتطلب توافر الموارد. وفي هذا السياق، يكشف التحليل الحالي أن توفير الموارد الكافية للوظيفة – وهو توجيه حدده المجلس التنفيذي في مُقرَّره 10/2018 وأكده في مُقرَّره 5/2022 – هو

مجال سيتطلب اهتماماً مستمراً في فترة السنوات الأربع الحالية. وفي حين أنّ موارد الوظيفة ككل يجب أن تؤمَّن، فإن ما يثير القلق بشكل خاص هو توفير الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لوظيفة التقييم اللامركزي – وهو المستوى الذي تُجرى عنده معظم التقييمات، والذي أُحرز فيه أكبر قدر من التقدم في عام 2021، وحيث يستلزم قياس التأثير مقابل أهداف التنمية المستدامة. في السنوات الأخيرة، غطى صندوق التقييم الجماعي التكاليف غير المتصلة بالموظفين لوظيفة التقييم اللامركزي (وبعض تكاليف موظفيها). وتُنظّم الميزانية المتكاملة، للفترة 2022–2025، الصندوق عند المستوى المقترح البالغ 21.5 مليون دولار أمريكي. وبالمضيّ قدُماً، سيكون من الضروري رصد الصندوق على أساس مستمر للتأكد من أن هذا المبلغ كافٍ للحفاظ على المكاسب الكبيرة المتحققة حتى الآن – وللاستجابة للعمل الطموح الذي ينتظرنا في خلال فترة السنوات الأربع الحالية.

71. لكي تستمر وظيفة التقييم في التطور وتفي بالغرض، سيكون من الضروري تجاوز أساليب التحليل الداخلية مثل هذا التقرير السنوي أو خطة التقييمات العالمية، للفترة 2022–2025. ولهذه الغاية، ستخضع نتائج هذا التقرير لمزيد من التحليل في عام 2022 بهدف الكشف عن الأسباب الجذرية للتحديات المستمرة التي ينبغي التصدي لها – والأسباب الجذرية للنجاحات التي يلزم توسيع نطاقها على نطاق أوسع في عموم وظيفة التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2022، سيكلف مكتب التقييم بإجراء استعراض أقران خارجي مستقل من شأنه أن يواصل تسليط الضوء على المسائل الموضحة أعلاه، وكذلك النضج العام لوظيفة التقييم في جميع أنحاء المنظمة، من وجهة نظر مستقلة وحيادية وموضوعية. وسيوفر استعراض الأقران المستقل هذا مزيداً من التوجيه لوظيفة التقييم، والأهم من ذلك أنه سيشكل مدخلات حاسمة في مراجعة سياسة التقييم لليونيسف، والتي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2023.

72. من خلال الإجراءات المتعددة الموضحة أعلاه، من المتصور أن تستمر وظيفة التقييم في التطور والتحسين ومواكبة التحديات غير المسبوقة في عصرنا. ومن خلال تحويل المناظير التقييمية في عمل وظيفة التقييم في عام 2022 وما بعده حرصاً على أن تكون حسنة التوقيت، وملائمة، وكفؤة، وفعالة، ومؤثرة قدر الإمكان، ستهدف الوظيفة إلى دعم التعلم التنظيمي والمساءلة بطرق أفضل من أي وقت مضى، وتزويد اليونيسف وشركائها والمجلس التنفيذي بالأدلة التقييمية التي يحتاجون إليها لإعمال حقوق كل طفل، في كل مكان، في "عقدٍ من العمل".

سادساً – مشروع مُقرَّر

إنّ المجلس التنفيذي

1. يحيط علماً بالتقرير السنوي لعام 2021 عن وظيفة التقييم لليونيسف (E/ICEF/2022/17) ورد الإدارة عليه (E/ICEF/2022/18)؛

2. يحيط علماً أيضاً بتقييم دور اليونيسف بصفتها وكالة قائدة للمجموعة/مشاركة في قيادة المجموعة، وملخصه (E/ICEF/2022/19) ورد إدارتها عليه (E/ICEF/2022/20).